

اللجنة الدوليّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ
بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرّومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة

السّينودسيّة والأوليّة خلال الألفيّة الأولى:
نحو فهمٍ مشتركٍ في خدمة وحدة الكنيسة

كياتي، ١٢ أيلول ٢٠١٦

«ذاك الذي رأيناه وسمعناه، نبشركم به أنتم أيضاً لتكون لكم أيضاً شركة
(*koinōnía*) معنا وشركتنا (*koinōnía*) هي شركة مع الآب ومع ابنه يسوع
المسيح. وإننا نكتب إليكم بذلك ليكون فرحنا تاماً»

(١ يو ١ : ٣-٤).

السّينودسيّة والأوليّة خلال الألفيّة الأولى:

نحو فهمٍ مشتركٍ في خدمة وحدة الكنيسة

١- تنبع الشركة الكنسيّة مباشرةً من تجسّد كلمة الله الأزليّ الذي يتمّ بحسب مودّة (*eudokía*) الآب بواسطة الرّوح القدس. ولقد أسّس المسيح، عند مجيئه إلى الأرض، الكنيسة لتكون جسده (راجع ١ قورنثس ١٢: ١٢-٢٧). هذا وتنعكس الوحدة الكامنة بين أقانيم الثالوث في شركة (*koinōnía*) أعضاء الكنيسة فيما بينهم. وبذلك تكون الكنيسة أيقونة (*éikon*) الثالوث الأقدس على حدّ قول القديس مكسيمس المعترف^١. بعد العشاء الأخير، صلّى المسيح يسوع للآب: «احفظهم باسمك الذي وهبته لي، ليكونوا واحداً كما نحن واحد» (يوحنا ١٧: ١١). وهذه الوحدة الثالوثيّة تتجلّى في الإفخارستيّا المقدّسة، حيث تصلّي الكنيسة إلى الله الآب بالمسيح يسوع في الرّوح القدس.

٢- منذ أقدم العصور، وُجدت الكنيسة الواحدة ككنائسٍ محلّيّة متعدّدة. وقد تمّ اختبار شركة (*koinōnía*) الرّوح القدس (٢ قورنثس ١٣: ١٣) في داخل الكنيسة المحليّة كما وفي العلاقات بين هذه الكنائس على أنّها وحدة في التّنوع. ولقد طوّرت الكنيسة بهديّ الرّوح القدس (راجع يوحنا ١٦: ١٣) نماذج تنظيميّة وممارسات

^١ القديس مكسيمس المعترف، المستاغوجيا (آي ٩١، ٥٦٦٣ د).

متنوعة تنسجم مع طبيعتها ك«شعب ينقاد إلى وحدة مصدرها وحدة الأب والابن والروح القدس»^٢.

٣- إنَّ السِّينودسيَّة هي قيمة أساسية في الكنيسة ككلّ. وكما قال القديس يوحنا الذهبيّ الفم: «تعني كلمة "كنيسة" الاجتماع (*sýstema*) والسِّينودس (*sýnodos*) في الوقت نفسه»^٣. ولقد تُحْت كلمة السِّينودسيَّة من كلمة «مجمع» (*σύνοδος*) في اليونانية *concilium* باللاتينية) وهي تعني أولاً اجتماع أساقفة بهدي الروح القدس من أجل مشاورات وأعمال مشتركة بهدف العناية بالكنيسة. وبالمعنى الواسع، تشير هذه الكلمة إلى مشاركة جميع المؤمنين الفاعلة في حياة الكنيسة ورسالتها.

٤- تشير كلمة أوليّة إلى أن يكون شخص الأول (*primus, pórto*). وفي الكنيسة تعود الأوليّة إلى الرّأس، يسوع المسيح «الذي هو البدء، بكر القائمين من الأموات، لكي يكون له المقام الأول (*protevon*) في كلّ شيء» (قولوسي ١ : ١٨). ويظهر التقليد الكنسيّ بشكل واضح بأنّ وجود أسقفٍ اعترِف به على أنّه «الأول» هو من صميم الحياة السِّينودسيَّة في الكنيسة على المستويات المختلفة. وقد ربط المسيح يسوع أخذ المكان «الأول» بالخدمة (*diakonía*): «مَنْ منكم أراد أن يكون الأوّل يجب عليه أن يكون الأخير وخدام الجميع» (مرقس ٩ : ٣٥).

^٢ القديس قيريانس، في الصلّاة الرّبيّة، ٢٣ (آل ٤، ٥٣٦).

^٣ القديس يوحنا فم الذهب، تفسير المزمور ١٤٩ (آي ٥٥، ٤٩٣).

٥- في أثناء الألفيّة الثّانية، انقطعت الشّركة بين الشّرق والغرب. ومن أجل استعادة هذه الشّركة بين الكاثوليك والأرثوذكس، تمّ بذل الكثير من الجهود، لكنّ تلك المحاولات لم تفلح. هذا وإنّ اللّجنة العالميّة المشتركة من أجل الحوار اللاهوتيّ بين الكنيسة الرّومانيّة الكاثوليكيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة في إطار عملها على تحطّي التّباين اللاهوتيّ قد انكبّت على اعتبار العلاقة بين السّينودسيّة والأوليّة في حياة الكنيسة. إذ إنّ الفهم المختلف لهاتين الحقيقتين قام بدور بارز في انقسام الأرثوذكس والكاثوليك. ولذلك فإنّه لجوهريّ أن يسعى إلى إرساء فهمٍ مشتركٍ لهاتين الحقيقتين المترابّتين والمتكاملتين والمتلازمتين.

٦- وبهدف إنجاز هذا الفهم المشترك حول الأولى والسّينودسيّة، من المفيد التّصّبر في التّاريخ. فالله يكشف عن ذاته في المسار التّاريخي. وهناك أهميّة خاصّة بأن نقوم معاً بقراءة لاهوتيّة لتاريخ ليترجيا الكنيسة وروحانيّتها ومؤسّساتها وقوانينها التي تحتوي دوّمًا على بُعد لاهوتيّ.

٧- إنّ تاريخ الكنيسة في الألفيّة الأولى حاسمٌ. وبالرّغم من بعض الانقسامات الموقّعة، فقد عاش مسيحيّو الشّرق والغرب الشّركة في تلك الفترة. كما تأسّست، في هذا الإطار، الهيكليّات الكنسيّة بجوهرها العامّ. وأمّا العلاقة بين السّينودسيّة والأوليّة فقد أخذت أشكالاً متنوّعة بمقدورها أن تهدي الأرثوذكس والكاثوليك هداية حيويّة في جهودهم لاستعادة الشّركة التّامة في يومنا الحاضر.

(الكنيسة المحليّة)

٨- إنّ الكنيسة الواحدة المقدّسة الجامعة الرّسوليّة الّتي المسيح رأسها حاضرةً في محفل الكنيسة المحليّة الإفخارستيّ الذي يُقام تحت رعاية الأسقف، فهو الذي يترأس (*proestós*). ويجعل حضور المسيح يسوع مرثياً في المحفل اللّيترجيّ. ففي الكنيسة المحليّة (أي الأبرشيّة) وتحت رعاية أسقف واحد، يتّحد المؤمنون والإكليروس بعضهم ببعض في المسيح بالرّغم من تعدّدهم، وهم بشركة معه في كلّ نواحي حياة الكنيسة، وبالأخصّ في الاحتفال بالإفخارستيا. وكما علّم القديس إغناطيوس الأنطاكيّ: «حيث يكون الأسقف، فليكنّ جميع الشعب، تمامًا كما حيث يوجد المسيح، فهناك الكنيسة الجامعة (*katholiké ekklesía*)»^٤. يتمّ احتفال أيّ كنيسة محليّة بشركة مع جميع الكنائس المحليّة الّتي تعترف بالإيمان الحقّ والّتي تحتفل بالإفخارستيا نفسها. وعندما يترأس القسيس الإفخارستيا، يذكر دومًا الأسقف المحليّ علامةً لوحدة الكنيسة المحليّة. ففي الإفخارستيا، المترئّس والجماعة مترابطان: لا يمكن للجماعة أن تحتفل بالإفخارستيا من دون المترئّس، وهو بدوره يجب أن يحتفل مع الجماعة.

٩- هذا الترابط بين المترئّس أو الأسقف والجماعة هو عنصر تأسيسيّ في حياة الكنيسة المحليّة. ففي وسط المؤمنين الذين يشكّلون قطيع المسيح، يقوم الأسقف بمهامّه، بالاتّحاد مع الإكليروس المرتبط بعمله التّديريّ، كضامن الوحدة وخادمها. وهو بصفته خليفة الرّسل، يؤدّي رسالته على أنّها رسالة خدمة ومحبة، في رعاية

^٤ القديس أغناطيوس الأنطاكيّ، الرّسالة إلى سميرنا، ٨.

جماعته، وفي قيادته لها قيادة الرأس نحو وحدةٍ أكثر تعمُّقًا مع المسيح، وهي وحدة بالحقّ، وفي المحافظة على الإيمان الرّسوليّ من خلال إعلان الإنجيل والاحتفال بالأسرار.

١٠- وبما أنّ الأسقف هو رأس الكنيسة المحليّة، فهو يمثّل كنيسته أمام الكنائس المحليّة الأخرى وفي شركة سائر الكنائس. وبالمثل، يجعل هذه الشركة حاضرة في كنيسته. وهذا مبدأ أساسيّ من مبادئ السّينودسيّة.

(الكنائس وشركتها الإقليميّة)

١١- هناك شواهد عديدة على أنّه، في الكنيسة الأولى، كان لدى الأساقفة وعيٌ بمسؤوليّتهم المشتركة نحو الكنيسة بأجمعها. كما قال القديس قيريانس: «ليس هناك إلاّ أسقفية واحدة فقط، لكنّها منتشرة عبر ما يخصّها به جميع الأساقفة على عديدهم من استقبال متناغم»^٥. وقد تمّ التعبير عن رباط الوحدة هذا في لزوم مشاركة ثلاثة أساقفة على الأقلّ في شرطونيّة (*cheirotonía*) أسقف جديد^٦. كما تجلّى هذا الرّباط أيضًا بشكلٍ بديهيّ في اجتماعات الأساقفة المتعدّدة في المجامع والسّينودسات

^٥ القديس قيريانس، الرّسالة ٥٥، ٢٤، ٢. انظر أيضًا «*episcopatus unus est cuius a singulis in solidum pars tenetur*» (في وحدة الكنيسة الجامعة، ٥).

^٦ المجمع المسكوبيّ الأوّل (نيقية ٣٢٥)، القانون الرّابع. «من المفضّل أن ينصبّ جميع أساقفة المقاطعة الأسقف، وفي حين تعذّر الأمر لحاجة ملّحة أو لبعد مسافات السّفر، فليجتمع أقلّه ثلاثة أساقفة، ولتكن لديهم موافقة الأساقفة الغائبين الخطيّة، وليقوموا بالرّسامة. إنّ تصديق (*kýros*) ما جرى يقع على عاتق الأسقف المتروبوليت في أيّ مقاطعة». راجع أيضًا قانون الرّسل الأوّل: «يجب أن يرسم الأسقف من قبل أسقفين أو ثلاثة».

من أجل أن تناقش معاً أمور العقيدة (*dōgma, didaskaia*) والممارسات، وظهر لهذا الرباط أيضاً في المراسلات المتواترة والزيارات المتبادلة.

١٢- خلال القرون الأربعة الأولى، بدأت بالظهور في بعض الأقاليم تجمعات متنوّعة للأبرشيات. وكان البروتس، أي الأوّل بين أساقفة الإقليم، أسقف الكرسيّ الأوّل، أي المدينة الأمّ، وكانت وظيفته كمتروبوليت مرتبطة بكرسيّه. وقد أسندت المجمع المسكونيّة للمتروبوليت بعض الصّلاحيّات (*presbeia, pronomia, dikaia*)، وكان ذلك دائماً ضمن إطار سينودسيّ. ولذلك، ففي حين ألزم المجمع المسكونيّ الأوّل (نيقية ٣٢٥) جميع أساقفة المقاطعة المشاركة الشّخصيّة في انتخاب الأسقف وفي سيامته (وهما عملاقان سينودسيّان بامتياز) أو أقلّه الموافقة الخطيّة عليهما^٧، فقد أسند المجمع نفسه للمتروبوليت حقّ تصديق (*kýros*) انتخاب الأسقف الجديد. وقد أشار المجمع الرابع المسكونيّ (خلقيدونية ٤٢٥) مجدّداً على حقوق (*dikaia*) المتروبوليت (مشدّداً على أنّ طبيعة هذه الوظيفة هي كنسيّة لا سياسيّة^٨)، وكذلك فعل المجمع المسكونيّ السّابع (نيقية الثّاني ٧٨٧) أيضاً^٩.

^٧ المجمع المسكونيّ الأوّل (نيقية ٣٢٥)، القانون الرابع؛ والسادس: «إن صار أحدُ أسقفًا من دون موافقة المتروبوليت، يقضي المجمع الكبير بأنّ هذا المرء ليس بأسقف».

^٨ المجمع الرابع المسكونيّ (خلقيدونية ٤٥١)، القانون ١٢: «أمّا فيما يختصّ بالمدن التي شرّفتها الرّسائل الإمبراطوريّة بلقب المدينة الأمّ، فلنتمتّع هذه المدن وأساقفتها المتولّون عليها باللّقب الشّرقيّ فقط؛ أي فلنبتقّ مصانّة الحقوق الخاصّة بكلّ مدينة أمّ حقيقيّة (*katá alétheian*)».

^٩ المجمع المسكونيّ السّابع (نيقية الثّاني ٧٨٧)، يمنح القانون الحادي عشر المتروبوليت حقّ تعيين أمين صندوق الأبرشيات الخاضعة له إنّ لم يقم الأسقف بذلك.

١٣- في قوانين الرّسل، يصف العدد الرابع والثلاثون، بتعبير قانوني، الترابط بين البروتس وأساقفة الإقليم الآخرين: «يجب على أساقفة الشّعب في كلّ إقليم أو منطقة (ethnos) أن يعترفوا بمن هو الأوّل (prótos) بينهم، وأن يعتبروه رأسهم (kephale)، وأن لا يقوموا بأمر مهمّ من دون موافقته (gnóme)؛ ويمكن لكلّ أسقف أن يقوم فقط بما يختصّ بأبرشيّته (paroikía) والأراضي المرتبطة بها. ولكنّ الأوّل (prótos) لا يمكنه أن يقوم بأيّ شيء من دون موافقة الجميع. لأنّ بهذه الطّريقة يعمّ الانسجام (homónoia)، ويتمجّد الله بالرّبّ وفي الرّوح القدس»^{١٠}.

١٤- إنّ المؤسّسة المتروبوليتيّة هي شكل من أشكال الشّركة الإقليميّة بين الكنائس المحليّة. وقد تطوّرت لاحقًا أشكال أخرى، وبالتحديد البطيركيّات التي تضمّ عدّة متروبوليتيّات. وكان كلّ من المتروبوليت والبطيرك أسقفًا أبرشيًّا يتمتّع بسلطة أسقفية كاملة في أبرشيّته. وأمّا في أمور تخصّ المتروبوليتيّة أو البطيركية الخاصّة بكلّ منهما، فكان يجب عليهما أن يقوموا بمهامّهما بالاتّفاق مع الأساقفة التابعين لهما. وبالمعنى الحصريّ للكلمة، تشكّل طريقة القيام بالمهامّ هذه أصل المؤسّسات السينودسيّة، كسينودس الأساقفة الإقليميّ مثلاً. وقد التّأمت هذه السينودسات بدعوة من المتروبوليت أو البطيرك وهو الذي كان يترأسها. ولقد قام كلّ من المترّس والأساقفة بمهامّهم بتكامل متبادل، وكانوا بأجمعهم تحت مساءلة السينودس.

^{١٠} راجع: مجمع أنطاكية (٣٢٧)، القانون التاسع: «إنّه لأمر صائب أن يخضع الأساقفة في مقاطعة (eparchía) للأسقف المترّس في المدينة الأمّ».

(الكنيسة على المستوى العالمي)

١٥- بين القرن الرابع والسابع، تم الاعتراف بترتيب (táxis) كراسي البطريركيات الخمسة بالاستناد إلى الجماع المسكونية وبتصديقها عليه: فبحسب التقليد القانوني، يحتل كرسي روما المقام الأول مُمارسًا أوليّة الشرف (presbeía tes timés)، تتبعه كراسي القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكية وأورشليم بحسب هذا الترتيب المحدد^{١١}.

١٦- في الغرب، وبالأخص بدءًا من القرن الرابع، تم فهم أوليّة كرسي روما بالاستناد إلى دور بطرس بين الرسل. وقد فسّرت تدريجيًا أوليّة أسقف روما بين الأساقفة على

^{١١} راجع: المجمع المسكوني الأول (نيقية ٣٢٥)، القانون السادس: «يجب المحافظة على العادة القديمة في مصر وليبيا والمدن العشر، التي تقضي بأنّ لأسقف الإسكندرية السُلطة على كلّ تلك الأماكن، إذ إنّّه توجد عادة مماثلة تختصّ بأسقف روما. كذلك الأمر في أنطاكية والمقاطعات الأخرى، فلنصنّ صلاحيات (presbeía) الكنائس»؛ المجمع المسكوني الثاني (القسطنطينية ٣٨١)، القانون الثالث: «فلْيُعطَ أسقف القسطنطينية... أوليّة الشرف (presbeía tes timés) بعد أسقف روما، لأنّها روما الجديدة»؛ المجمع المسكوني الرابع (خلقيدونية ٤٥١)، القانون ٢٨: «يمنح الآباء، وبحقّ، صلاحيات (presbeía) لكرسي روما القديمة لأنّها مدينة إمبراطورية. وإذ تحرّكهم الغاية نفسها يوزّع الأساقفة المئة والخمسون الجزيلو الورع صلاحيات مماثلة لكرسي روما الجديدة الكليّ القداسة، إذ بتوا سندًا للمنطق أن ترفع في الأمور الكنسية إلى مستوى (روما القديمة)، تلك المدينة التي تشرفت ب(أن تكون مركز) السُلطة الإمبراطورية ومجلس الأعيان، والتي تتمتع بامتيازات (مدنيّة) مماثلة لروما القديمة (المدينة) الإمبراطورية، كما يجب أن تأخذ (روما الجديدة) المقام الثاني بعدها» (لم يُقبل هذا القانون في الغرب أبدًا)؛ مجمع تحت القبة (٦٩٢)، القانون ٣٦: «إذ نجدد شرائع الآباء المئة والخمسين المجتمعين بالمدينة الإمبراطورية التي يحميها الله، وشرائع البيّنة مئة والثلاثين المجتمعين في خلقيدونية، نقضي بأن يتمتع كرسي القسطنطينية بامتيازات (presbeía) مماثلة لامتيازات كرسي روما القديمة، وأن يُعتبر أعلى الاعتبار في الأمور الكنسية مثل ذلك الكرسي، وأن يكون الثاني بعده. وبعد القسطنطينية، يأتي بالرتبة كرسي الإسكندرية، ثم كرسي أنطاكية، وبعد ذلك كرسي أورشليم».

أثما من صلاحيته لأنه خليفة بطرس، الأول بين الرسل^{١٢}. بيد أن الشرق لم يتبنَّ طريقة الفهم هذه، إذ فسّر تفسيراً مختلفاً ما ورد حول هذه النقطة في الكتاب المقدس وعند الآباء. ولا بدّ لحوارنا من أن يعود إلى هذا الأمر لاحقاً.

١٧- عندما كان يُنتخب بطريك جديد على إحدى الكراسي الخمسة التابعة لهذا الترتيب (*taxis*)، كانت تقتضي الممارسة العادية أن يرسل البطارقة الآخرين كلهم معلناً انتخابه ومُضمّناً إيّاها اعتراف إيمانه. وكانت «رسائل الشركة» هذه تعبر بالعمق عن رابط الشركة القانوني بين البطارقة. وعندما يضمّ البطارقة الآخرون اسم البطريك الجديد بحسب الترتيب الصحيح إلى الديرية الخاصة بكنائسهم والتي تُقرأ في أثناء الليتورجيا، فهم بذلك يعترفون بانتخابه. ويجد ترتيب الكراسي البطريكية هذا أجلى تعبير عنه في الاحتفال بالإفخارستيا المقدسة، فأينما اجتمع اثنان أو أكثر من البطارقة للاحتفال بالإفخارستيا، فإنهم يقومون بذلك بحسب هذا الترتيب. وفي ممارستهم هذه يتجلى طابع شركتهم الإفخارستي.

١٨- منذ المجمع المسكوبيّ الأول (نيقية ٣٢٥)، تمّت مناقشة المسائل الكبرى المتعلقة بالإيمان والتنظيم القانوني في الكنيسة، وتمّ حلّها في المجمع المسكونية. وبالرغم من أن أسقف روما لم يحضر شخصياً في أيّ من هذه المجمع، كان يمثله، في كلّ مرة، موفدوه، أو كان يوافق على نتائج المجمع بعد حدوثه. على مدار الألفية الأولى، تطوّر فهم الكنيسة لمعايير قبول مجمع ما على أنه مسكوبيّ. فعلى سبيل

^{١٢} راجع: هيرونيموس، في أشعيا ١٤، ٥٣؛ لاون، العظة ٩٦: ٢-٣.

المثال، وتحت إلحاح الظروف التاريخية، قدّم المجمع المسكوبيّ السابع (نيقية الثاني ٧٨٧) وصف المعايير كما فهمت في ذلك الحين وصفًا مفصّلًا: موافقة (*symphonia*) رؤساء الكنائس، وتعاون (*synérgeia*) أسقف روما، وموافقة البطارقة الآخرين (*symphonoúntes*). هذا ويجب أن يكون للمجمع المسكوبيّ رقمه الخاصّ في سلسلة المجمع المسكوبيّة، وأن يتّفق تعليمه مع تعليم المجمع السابقة^{١٢}. وفي كلّ الأحوال، كان قبول الكنيسة ككلّ لمجمع ما المعيار الأخير لمسكوبيّته.

١٩- وعبر العصور، رفع إلى أسقف روما عدد من الدعاوى الاستئنافية حول أمور تأديبية تختصّ مثلاً بعزل أسقف ما، ومن ضمنها أيضًا دعاوى رُفعت من الشرق. وقد حاول سينودس سردিকা (٣٤٣) إرساء قواعد لهكذا إجراء^{١٤}، وقبل سينودس سردিকা في مجمع تحت القبّة (٦٩٢)^{١٥}. لهذا وقد أقرّت قوانين سردিকা أنّه يمكن للأسقف المدان أن يرفع دعواه الاستئنافية إلى أسقف روما، وأنّه يعود إلى هذا الأخير، إذا وجد الأمر ملائمًا، أن يأمر بإعادة المحاكمة، التي يديرها أساقفة مقاطعة مجاورة لمقاطعة الأسقف. وقد رُفعت أيضًا دعاوى استئنافية تختصّ بأمور تأديبية إلى كرسيّ القسطنطينية^{١٦} وكراسيّ أخرى أيضًا. وهذه الدعاوى الاستئنافية المرفوعة إلى

^{١٣} راجع: المجمع المسكوبيّ السابع (نيقية الثاني ٧٨٧)، مانسي، المجلد ١٣، ٢٨٠ د-٢٠٩ ج.

^{١٤} راجع: سينودس سردিকা (٣٤٣)، القانون الثالث والخامس.

^{١٥} راجع: مجمع تحت القبّة، القانون الثاني. على نحو مماثل، قبل مجمع فوطيوس المنعقد عام ٨٦١ قوانين مجمع سردিকা، معترفًا بأنّ لأسقف روما حقّ التقض في قضايا كانت قد بُتّت في القسطنطينية.

^{١٦} المجمع المسكوبيّ الرابع (خلفيدونية ٤٥١) القانون التاسع والسابع عشر.

الكراسي الكبرى قد تمّت معالجتها بطريقة سينودسية. هذا وتعبّر الدعاوى الاستثنائية المرفوعة من الشرق إلى كرسي روما عن الشركة في الكنيسة، لكنّ أسقف روما ما كان ليمارس سلطةً قانونيةً على كنائس الشرق.

خاتمة

٢٠- طوال الألفية الأولى، كانت الكنيسة في الشرق والغرب متّحدةً في صيانة الإيمان الرسوليّ، وفي المحافظة على خلافة الأساقفة الرسولية، وفي تطوير الهيكلية السينودسية المرتبطة بالأولية بشكل متلائم، وفي فهم السلطة كخدمة (*diakonía*) المحبّة. وإذا ما تعكّرت وحدة الشرق والغرب أحياناً، فقد كان أساقفة الشرق والغرب واعين لانتمائهم إلى الكنيسة الواحدة.

٢١- هذا التّراث المشترك، المؤلّف من مبادئ لاهوتية وتدابير قانونية وممارسات ليجية من الألفية الأولى، يشكّل مرجعاً ضرورياً ومصدر إلهام قويّ للكاثوليك والأرثوذكس في بداية الألفية الثالثة في مسعاهم إلى شفاء جرح انقسامهم. وعلى أساس هذا التّراث المشترك، يجب على الفريقين أن يعتبروا كيف يمكن للأولية والسينودسية في ترابطهما المشترك أن تُفهم وتُمارَس اليوم وفي المستقبل.